

محكمة العدل الدولية

قضية

بين جمهورية أدوقا (المدّعية)

ودولة روتانيا (المدّعى عليها)

تم تقديمها إلى محكمة العدل الدولية

حول الخلافات بين الدول

فيما يتعلق بإجراءات جنائية معينة

في أدوقا وروتانيا

تم تقديمها إلى المحكمة بشكل مشترك في 28 أيلول / سبتمبر 2007

تبلغ مشترك موجه إلى دائرة التسجيل في المحكمة:

لاهاي في 28 أيلول / سبتمبر 2007

نيابةً عن جمهورية آدوفا ("المدعي")، ودولة روتانيا ("المدعى عليها")، وإستناداً إلى أحكام المادة 40 (1) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، يشرفنا أن ننقل إليكم نسخة أصلية من القضية ليتم تسليمها إلى محكمة العدل الدولية حول الخلافات بين المدعية والمدعى عليها فيما يتعلق بإجراءات جنائية معينة في آدوفا وروتانيا، والموقعة في شيكاغو، ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، في 28 أيلول / سبتمبر 2007.

سفير دولة روتانيا لدى مملكة الأراضي المنخفضة	سفير جمهورية آدوفا لدى مملكة الأراضي المنخفضة
---	--

قضية

تم تسليمها إلى محكمة العدل الدولية من قبل
جمهورية آدوفا، ودولة روتانيا
حول الخلافات بينهما فيما يتعلق بإجراءات جنائية معينة
في آدوفا وروتانيا

إن آدوفا وروتانيا،

إذ تدرك الخلافات الناشئة بينها حول إجراءات جنائية معينة وقضايا أخرى؛

وإذ تعترف بأن الأطراف ذات الصلة لم تتمكن من تسوية خلافاتها عن طريق التفاوض؛

وإذ ترغب في تعريف القضايا التي سيتم تسليمها إلى محكمة العدل الدولية؛

لذا فإن الأطراف قد توصلت إلى رفع هذه القضية:

المادة 1

تقوم الأطراف بتسليم المسائل التي تتضمنها هذه القضية (إضافةً إلى الإيضاحات التي ستلي ذلك) إلى محكمة العدل الدولية وفقاً للمادة 40 (1) من النظام الأساسي للمحكمة.

المادة 2

- أ) إن المحكمة مطالبة ان تتخذ قراراً حول القضية إستناداً إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي العام، وكذلك أية معاهدات قابلة للتطبيق.
- ب) إن المحكمة مطالبة كذلك بتحديد العواقب القانونية، بضمنها حقوق وواجبات الأطراف، والتي تنشأ من حكمها الذي سيصدر حول المسائل التي تتضمنها هذه القضية.

المادة 3

- أ) سيتم تنظيم جميع المسائل الإجرائية والقواعد وفق أحكام القواعد الرسمية لمسابقة فيليب سي. جيسوب للمحاكم التشبيلية للقانون الدولي لعام 2008.
- ب) تطالب الأطراف المحكمة بأن تصدر أمراً حول وجوب أن تتضمن المرافعات المكتوبة المذكرات المقدمة من جميع الأطراف وبتاريخ لا يتعدى التاريخ المحدد في الجدول الرسمي لمسابقة فيليب سي. جيسوب للمحاكم التشبيلية للقانون الدولي لعام 2008.

المادة 4

- أ) تقبل الأطراف بأي حكم يصدر من المحكمة على أنه نهائي وملزم لهم وسيتم تنفيذه بأكمله وبحسن نية.
- ب) تدخل الأطراف بعد النطق بأي حكم، في مفاوضات حول سبل تنفيذه.

وبناءً على ما تقدم، فإن الموقعين، والذين هم مفوضون بالتوقيع، قد قاموا بالختم والتوقيع على هذه القضية المقدمة.

كُتِبَ في شيكاغو، ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، في الثامن والعشرين من أيلول / سبتمبر 2007، بثلاثة نسخ باللغة الإنكليزية.

سفير دولة روتانيا لدى مملكة الأراضي المنخفضة	سفير جمهورية أدوقا لدى مملكة الأراضي المنخفضة
---	--

مسابقة فيليب سي. جيسوب للمحاكم التشبيهية للقانون الدولي لعام 2008

قضية

جمهورية أدوفا ضد دولة روتانيا

فيما يتعلق بإجراءات جنائية معينة في أدوفا وروتانيا

1. في عام 1970، تفككت مملكة سيبيلا Sybilla إلى دولتين مستقلتين: جمهورية أدوفا Adova (المدّعية في هذه القضية) في الغرب، ودولة روتانيا Rotania (المدّعى عليها) في الشرق. وقد تبع خط الحدود بين الدولتين نفس خط الحدود الإدارية الداخلية التي وضعتها الحكومة المركزية السيبيلية في مطلع القرن العشرين. ويملك كلا البلدين ساحلاً جنوبياً على المحيط الزمردني Emerald Ocean. ونظام كلا البلدين هو ديمقراطي برلماني يضم مشرعين منتخبين وجهازاً قضائياً مستقلاً. ويتساوى البلدان تقريباً في المساحة، وبناءً على أحدث المعطيات الإحصائية، فإن عدد سكان أدوفا هو 15 مليون نسمة، فيما يبلغ عدد سكان روتانيا 10 ملايين نسمة.

2. يتكون سكان البلدين من قوميتين رئيسيتين: الستوفيين Stovians، والليتفيين Litvians، والذين لهم لغات وأديان وثقافات مختلفة، على الرغم من أنهم متشابهون في المظهر ولا يمكن التمييز بينهم. وينقسم الأدوفيون إلى: 75% ليتفيين، 10% ستوفيين، و 15% "مختلط" أو "قوميات أخرى". فيما ينقسم الروتانيون إلى: 85% ستوفيين، 10% ليتفيين، و 5% "مختلط" أو "قوميات أخرى". وقد عاش معظم الليتفيين في روتانيا عبر التاريخ في الهضبة المرتفعة Upland Plateau، وهي منطقة متميزة جغرافياً تشكل حوالي 20% من مساحة البلاد. وهي كذلك منطقة مستقلة إقتصادياً تعتمد على إستخراج المعادن، وخصوصاً الفحم. وهي منطقة غير قابلة للزراعة، وليست فيها أي مدينة تحتوي

على أكثر من 25000 إنسان. ويعتبر الليتفيون الهضبة المرتفعة كمرکز ثقافتهم القومية، وهي تحتوي كذلك على أهم مواقعهم الدينية والتاريخية.

3. وخلال السنوات التي أعقبت إستقلال الدولة، أعرب الليتفيون في روتانيا عن قلقهم من إستبعادهم من التقدم الإقتصادي والثقافي للأغلبية الستوفية. وقد نفت الحكومات الروتانية المتعقبة والقادمة من أحزابٍ مختلفة، نفت دائماً وجود أي تمييز قانوني أو مؤسسي ضد الليتفيين في روتانيا.

4. وعلى الرغم من الإختلافات الجوهرية في الآراء حول ما إذا كانت هذه الفروق متعلقة بوجود أو عدم وجود حماية قانونية ملائمة، فإن المعطيات الإحصائية التي تم جمعها عام 2000 أوضحت تفاوتاً واضحاً في المستوى المعيشي لكل من الليتفيين والستوفيين في روتانيا. فبناءً على هذه المعطيات، فإن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد من الليتفيين في روتانيا هو 8000 يورو تقريباً، فيما يبلغ بالنسبة الفرد الواحد من الستوفيين في روتانيا حوالي 14000 يورو. وتبلغ نسبة المقدرة على القراءة والكتابة لدى الليتفيين (سواءً باللغة الستوفية أو الليتفية) 66%، فيما كانت نسبة القادرين على القراءة والكتابة من الستوفيين بلغتهم (وهي اللغة الرسمية لروتانيا) هي 92%. أما عن معدل العمر المتوقع للرجال والنساء الليتفيين في روتانيا فقد كان 52 و 58 سنة على التوالي، فيما بلغ بالنسبة للستوفيين 71 و 76 سنة.

5. وبعد مدة قصيرة من تفكك سيبيللا، ظهرت حركة بين صفوف الليتفيين في الهضبة المرتفعة، وأطلقت على نفسها إسم جمعية الحماية والترقي الليتفية Litvian Advancement and Protection Society (LAPS). وبالتأكيد، فإن جمعية الحماية والترقي الليتفية LAPS قد أنشئت كمنظمة إجتماعية ومدنية، قامت في الفترة المبكرة من نشاطها برعاية دراسة الثقافة واللغة الليتفية، كما قامت بدعم المستشفيات والمدراس ودور العجزة خدمةً للشعب الليتفي في روتانيا.

6. خلال السنوات، قامت جمعية الحماية والترقي الليتفوية LAPS بدور سياسي متزايد. فبحلول عام 2005، كانت للجمعية ثلاثة أجنحة سياسية تدعم الشعب الليتفي في روتانيا. وقد حاول الجناح الأكثر محافظةً بين هذه الأجنحة دمج نفسه كلياً في النظام السياسي الروتاني، وذلك من خلال دعم مرشحي الانتخابات التشريعية وتشجيع التغييرات القانونية والإدارية من أجل تحسين الأوضاع المعيشية لليتفيين في روتانيا، وبالتأكيد، فقد تم انتخاب مرشحي جمعية الحماية والترقي الليتفوية LAPS في مناسبات عديدة ليمثلوا المقاطعات ذات الأغلبية الليتفوية في البرلمان (يوجد حالياً 12 عضو من مجموع أعضاء البرلمان المتكون من غرفة تشريعية واحدة والبالغ عددهم 200 عضو).

7. أما أكثر الأجنحة تطرفاً ضمن جمعية الحماية والترقي الليتفوية LAPS، فهو جمعية التضامن الليتفوية المستقلة (ILSA) Independent Litvia Solidarity Association، والتي تدعو علناً إلى الانفصال التام للهضبة المرتفعة عن روتانيا. ويدعم بعض أعضاء جمعية التضامن الليتفوية المستقلة ILSA فكرة إنشاء دولة ليتفوية مستقلة؛ فيما دعا البعض إلى إنشاء إتحاد سياسي وإقتصادي شامل بين المنطقة وجمهورية أودقا. وبينما لا تعدّ تفاصيل تشكيلات جمعية الحماية والترقي الليتفوية LAPS وشؤونها المالية أموراً معروفة للملأ، إلا أن واحدةً من الأمور غير القابلة للنقاش هي أن جمعية الحماية والترقي الليتفوية LAPS قد إستلمت ومنذ تأسيسها مساعدات ماليةً مهمة من حكومة أودقا. وقد أصرت جمعية الحماية والترقي الليتفوية LAPS دائماً على أن تلك المساعدات قد إستخدمت بشكل حصري في مشاريع خيرية وتعليمية. وتقول تقديرات صحفية أن المساعدات الحكومية الأودقية قد شكلت حوالي 45% من الميزانية الكلية لجمعية الحماية والترقي الليتفوية LAPS في عام 2004، ولم يصدر نفي رسمي لدقة هذه التقديرات، فيما لا تتوفر معلومات أحدث عن هذه المسألة.

8. على مدى الفترة بين عامي 1985 و 2001، تبنى البرلمان الروتاني في ثماني مناسبات، قراراتٍ تعارض أي حكم ذاتي سياسي للهضبة المرتفعة. وقد صوّت جميع أعضاء البرلمان عن جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS ضد تلك القرارات.

9. منذ عام 985، ترأس سمارة بينزا Samara Penza جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS، وهي مواطنة أدوقية كانت تقضي العطل الصيفية في أيام طفولتها وشبابها في الهضبة المرتفعة، حيث لا يزال بعض أقاربها يعيشون هناك لحد الآن. ولدت السيدة بينزا عام 1962، وتنتمي إلى القومية الليتقوية، وتخرجت في المرتبة الأولى على مرحلتها في عام 1985 من كلية القانون في الجامعة الوطنية الروتانية، والتي تقع في العاصمة روتان. وفي الوقت الذي لا تُعرف فيه أية معلومات مؤكدة عن الأوضاع السياسية داخل جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS، إلا أن التقارير تذكر باستمرار أن سمارة بينزا هي المسؤولة عن جمع الجناح المحافظ وجمعية التضامن الليتقوية المستقلة ILSA تحت نفس الإطار التنظيمي. حيث تذكر بعض المصادر الإعلامية أنها "منعت العناصر المتطرفة من توجيه جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS نحو إتجاهاتٍ أكثر عنفاً"، هذا على الرغم من أن الوقائع التي تدعم تلك المقولة هي محل إختلاف كبير في الصحافة العالمية.

10. حازت السيدة بينزا على إهتمام المنظمات غير الحكومية والمحافل الدولية الأخرى. فقد منحها المعهد العالمي لحقوق الإنسان Global Institute for Human Rights أرفع جوائزها، وهي وسام مانديلا. وقد ذكر المعهد في بيان تقديمه لذلك التكريم بأنها "جمعت وحدها الفصائل المختلفة للحركة القومية الليتقوية في روتانيا كقوة سلمية بناءة وإيجابية من أجل التغيير." وتسافر السيدة بينزا باستمرار مع صحفيين من مؤسسات مثل الفاينانشال تايمز، ووكالة الصحافة الفرنسية، وقناة سي أن أن. كما أن كتاباتها السياسية والفلسفية قد نُشرت على مدى واسع وبمختلف اللغات الهامة. وقد رُشِح كتابها، "القومية والقانون: قضية الحكم الذاتي الليتقي" لجائزة إيمريش دي فانتيل المعروفة لنصرة القانون عام 2005.

11. كما أن لسمارة بينزا العديد ممن ينتقصون منها. فبعض المنظمات الدولية قد صرحت بأن بينزا غضت النظر بشكل روتيني وتمدت عن الأجنحة الأكثر عنفاً في جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS بين عامي 1995 و 2005. وتزعم هذه المنظمات بأن جمعية التضامن الليتقية المستقلة ILSA كان يمكن ان تضحل وتنتهي لولا تشجيع سمارة بينزا الضمني.

12. في كانون الثاني/يناير 2006، قالت جمعية التضامن الليتقية المستقلة ILSA إن تقدماً ضئيلاً فقط هو ما تم إحرازه في تحقيق أهداف جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS من خلال العملية السياسية في روتانيا، لذا فقد بدأت جمعية التضامن الليتقية المستقلة ILSA بإتخاذ المزيد من الإجراءات التي تتحدى الحكومة بشكل واضح. وتضمنت تلك الإجراءات تنظيم إضرابات وإحتجاجات عمالية في جميع أنحاء الهضبة المرتفعة، وقد قادت بعض الإضرابات والتظاهرات إلى إضطرابات محلية وجرى الحديث عن وقوع بعض القتلى من جراء أعمال عنف مرتبطة بالإضرابات. وقد نجحت تلك الجهود في التأثير بشكل جوهري على عمل مناجم الفحم مما سبب عواقب سلبيةً على الإقتصاد الوطني.

13. لقد نشرت الحكومة الروتانية قواتها العسكرية دائماً في مختلف أنحاء البلاد، وأوكلت لها مهمات مثل تقديم الإعانات عند وقوع الكوارث. وعلى مدى عقودٍ من الزمن، كانت الكتبية المتمركزة في الهضبة المرتفعة هي فوج المشاة 373، والمعروف بإسم "قوة فرض القانون". وإبتداءً من شباط/فبراير 2006، ومن أجل مواجهة ما إعتبرته الحكومة بمثابة تهديد بالتمرد أو المزيد من العنف، فقد تم توجيه الأوامر إلى الفوج 373 من أجل إظهار وجوده. فبدأت القوات المسلحة بالظهور على مداخل الموظفين في المعامل الكبيرة، وبضمنها المناجم، إضافةً إلى أماكن التجمعات العامة. وقد أكد المتحدثون بإسم جمعية التضامن الليتقية المستقلة ILSA بأن "السبب الحقيقي" وراء تصعيد التواجد العسكري للقوات هو الحفاظ على ديمومة العمل في المناجم، لمنع وقوع أي خسائر إقتصادية لمالكي المناجم الستوقيين. إلا أن الحكومة أنكرت بإستمرار أن هذه الإجراءات الجديدة تهدف إلى أي شيء

سوى إبداء التزام الحكومة الوطنية بالحفاظ على السلام والدفاع عن المواطنين، سواء كانوا ستوفيين أو لیتفیین.

14. منذ عام 1996، قاد العقيد گومیل فینیتسا Colonel Gommel Vinitza قوات فوج المشاة 373، والعقيد فینیتسا ينتمي إلى القومية الستوفية وتخرج من الكلية العسكرية الروتانية في منطقة التلال الجنوبية. ويمتلك العقيد فینیتسا كذلك شهادة في القانون من كلية القانون في الجامعة الوطنية الروتانية، وقد ألقى المحاضرات، ونشر الكتب، ودرّس القانون الدولي الإنساني داخل البلاد وخارجها. وهو عضو فعال في عدة جمعيات غير حكومية للقانون الدولي، وهو متحدث بارز في المنتديات المتخصصة في مناقشة القانون الدولي وقوانين الحرب. ومنذ ترقيته إلى رتبة عقيد عام 1992، فقد كان العقيد فینیتسا المستشار القانوني الرئيسي للحكومات الروتانية المتعاقبة حول قوانين الحرب. ويُقرّ العقيد فینیتسا علناً بعضويته في منظمات قومية ستوفية متعددة، يتم إتهام بعض منها بالتحريض على العنف ضد الیتفیین في مدن روتانيا. وهي إتهامات تنفيها هذه الجماعات.

15. أشارت تقارير صحفية بوقوع 6 إضطرابات بين شهري شباط/فبراير و كانون الأول/ديسمبر 2006 في الهضبة المرتفعة، أطلق فيها أفراد الفوج 373 نيران أسلحتهم. ووفق مصادر مختلفة، فإن الخسائر الكلية تقدر بين 100 و 300 من القتلى الیتفیین، بين 750 و 1200 جريح. وقد وجهت الحكومة الروتانية اللوم إلى المخربين من جمعية التضامن الیتفوية المستقلة ILSA في معظم أحداث العنف، على الرغم من أن الحكومة إمتنعت عن تقديم المعلومات التي تدعم مثل هذا الإستنتاج، متذرعةً بدواعٍ أمنية. وعلى كل حال، فإن الجهود التي ترمي إلى المحافظة على الوفاق بين المجموعات القومية في الهضبة المرتفعة لم تكن تحقق أي نجاح يُذكر.

16. بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2007، أصدرت سمارة بينزا البيان التالي، والذي أعادت الصحف الروتانية الكبرى نشره حرفياً في اليوم التالي:

إلى إخوتي الليتفيين، وإلى محبي الحرية من كل الجنسيات في العالم:
تتقدم جمعية الحماية والترقي الليتفية LAPS بالتهاني لمناسبة العام الجديد إلى كل رجل وكل امرأة ممن يدعمون قضية السلام، والنضال من أجل تصحيح الأخطاء التاريخية التي تقف في طريق التقدم. إنها لمن الحقائق المحزنة أن تحاول بعض الدول وبعض الأشخاص في عالم اليوم، عرقلة مدّ التاريخ، والذي لا بدّ أن يقود الإنسانية إلى مستقبل أفضل. ولا بدّ أن يتم التغلب على مثل تلك القوى. وإنني أتوجه بندائي إلى جميع أولئك الذين يحتضنون مبادئ حق تقرير المصير وحقوق الإنسان أن يندروا أنفسهم في هذا العام الجديد، عام 2007، لتحطيم قيود الماضي. يجب علينا أن نصل إلى هدف الحرية للجميع، مهما كان الثمن، ومهما كانت التضحيات. ولن يهدأ لنا بال حتى يتمكن كل الرجال، وكل النساء، من العيش في مجتمع يهنأون فيه بثمار الحرية، محاطين فيه بأولئك الذين شاركوهم في نضالهم.

نحن، أعضاء جمعية الحماية والترقي الليتفية LAPS ، نتخذ موقعنا بفخر في هذه الحركة العالمية، وسنحصل على الحقوق التي نستحقها، ويستحقها جميع البشر.

17. في أعقاب بيان بينزا وعلى الفور، ظهر "بيان" ذكرت مصادر موثوقة أن جمعية التضامن الليتفية المستقلة ILSA هي من أصدره، ونشر هذا البيان باللغة الإنكليزية (مع ترجمة باللغة اليابانية) في صحيفة آساها شيمبون الصادرة في طوكيو. وفيما يلي نصه:

إن جمعية التضامن الليتفية المستقلة ILSA تهنيئاً قائدتنا الحبيبة، سمارة بينزا، على كلماتها الشجاعة. لقد صادقتُ على جهود جمعية التضامن الليتفية المستقلة ILSA في مواجهة القمع الروتاني والذي يقف في طريق تحقيق الطموحات الليتفية في الحرية وحق تقرير المصير.

وخلال الأسابيع والأشهر القادمة، ستقوم جمعية التضامن الليتقوية المستقلة ILSA بترجمة وحي أفكار قائدتنا إلى أفعال. وسنقوم بذلك من خلال إتخاذ إجراءات كبيرة تُظهر للعالم المدى الذي يمكن لشعبٍ مظلومٍ أن يذهب إليه عندما يتم حرمانه من الحرية التي يعشقها. إننا سنحاول تفادي إراقة الدماء. وسنحترم جميع أولئك الذين يستحقون الإحترام. إننا سنتذكر التضامن الذي يجمع كل المحرومين من الحقوق الأساسية مثلنا. إلا أننا لن نتوانى عن مواجهة الظالمين! تسقط السيطرة الستوقفية على الهضبة المرتفعة!

عاشت الحرية!

عاشت ليتقيا الحرة!!!

وقد أكدت قيادة جمعية التضامن الليتقوية المستقلة ILSA صحة ذلك "البيان".

18. بتاريخ 7 كانون الثاني/يناير 2007، وعند إنتصاف الليل، تم إحراق الكنيسة الستوقفية في الهضبة المرتفعة. لم تقع أية إصابات. وفي اليوم التالي، عُثر على منشورات في مختلف أنحاء المنطقة تعلن أن "العالم قد شهد العملية الاولى التي ستجعل كلمات سمارة بينزا حقيقة. سوف لن نهدأ إلا عندما يكون الليتقيون في الهضبة المرتفعة أحراراً مستقّلين!" وقد حملت المنشورات علامة جمعية التضامن الليتقوية المستقلة ILSA، كما أن الجماعة قد أكدت مسؤوليتها عن الحريق. وقد وقعت هجمات مماثلة على مواقع دينية وثقافية ستوقفية في الهضبة المرتفعة في 20 كانون الثاني/يناير و10 شباط/فبراير. وفي كلتا الحالتين، إعترفت قيادة جمعية التضامن الليتقوية المستقلة ILSA بتنفيذ أعضائها للعمليات. وفي 19 شباط/فبراير، شبّ حريق مجهول المصدر في دار الثقافة الستوقفية في روتان. وفي اليوم التالي، عُثر على صندوقٍ غير مفتوحٍ من منشورات جمعية التضامن الليتقوية المستقلة ILSA في إحدى الحدائق العامة القريبة، وقد أشارت المنشورات إلى محاولة غير واضحة المعالم لـ"نقل ساحة النضال من أجل الحرية الليتقوية إلى خاصرة الوحش." إلا أن جمعية التضامن

الليتقوية المستقلة ILSA، لم تعترف بمسؤوليتها عن حريق 19 شباط. ولم يتسبب أي من هذه الحوادث في خسائر بشرية، على الرغم من أن الأضرار المادية كانت كبيرة. وفي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 24 شباط/فبراير، بقيت سمارة بينزا مختفيةً عن الأنظار في مكان لم يُكشف عنه ولم تُدلّ بأي تعليق ردّاً على أسئلة وسائل الإعلام المتكررة حول موقفها من أعمال العنف التي تُنسب إلى جمعية التضامن الليتقوية المستقلة ILSA.

19. منذ زمن بعيد، كان أقدس المواقع لدى الديانة الستوفية هو موقع المعابد السبعة، والذي هو محل تقديس بسبب إحتوائه على التماثيل المقدسة للمخلص. ويوجد هذا الموقع في قرية زيمبا والكائنة في منطقة نائية من روتانيا، وعلى مسافة تقارب 100 كيلومتر بخطّ مستقيم عن أقرب نقطة من نقاط الهضبة المرتفعة. وتشرف لجنة الزعماء الثلاثين على الموقع، وهي المسؤولة عن إدامته وأمنه. ومنذ كانون الثاني/يناير 2007، تمركزت قطعات من فوج المشاة 373 على مقربة من الموقع، إلا أن أفراد هذه القطعات لا يحملون أسلحةً ولا يرتدون بدلاتهم العسكرية في محيط الموقع إحتراماً منهم لطبيعته الدينية. وخلال عصر يوم 22 شباط/فبراير 2007، سلّم رسولٌ إلى رئيس لجنة الزعماء الرسالة التالية:

صاحب الفضيلة،

يقدم ليتقيو جمعية التضامن الليتقوية المستقلة ILSA تحياتهم وأسمى آيات الإحترام. ونأسف على إتخاذنا الإجراءات التي تم التخطيط لها في هذا اليوم، إلا أن النظام القمعي في روتانيا لم يترك لنا أي بديل. في هذه الليلة، ننوي على أن نعبر مرةً أخرى عن تصميم شعبنا على العيش أحراراً من الظلم. وإننا لن نُحرم من هذا الحق. إننا نحثكم على ضمان عدم وجود أحد في موقع المعابد السبعة أو بالقرب منه، وإعتباراً من الساعة 2100 (التاسعة مساءً). وفي حالة تواجد أي شخص على الرغم من تحذيرنا، فإن دماء ذلك الشخص ستكون مسؤوليتكم، وليست مسؤوليتنا. وقد اعذر من اندر. عاشت ليتقيا المستقلة!

20. كانت تلك الرسالة مكتوبةً باللغة الليتوانية، ولم تتم قراءتها وإستيعابها حتى الساعة 8:00 من مساء يوم 22 شباط/فبراير 2007. فقام رئيس اللجنة بجمع أكبر عدد من الأعضاء الذين تمكن من تحديد أماكنهم، وأرسل على الفور رسالةً عاجلةً إلى وزارة العدل في روتان ومقر قيادة فوج المشاة 373، طالباً النصح حول كيفية التصرف إزاء هذه المستجدات. وعند عدم إستلامه لأي رد بحلول الساعة التاسعة مساءً، قام سبعة أعضاء من اللجنة، بضمنهم رئيس اللجنة، بإرتداء أردية بيضاء وإتخاذ مواقع تحيط بالتماثيل المقدسة، وهم يرددون نصوصاً وصلوات دينية ستوثية.

21. في حوالي الساعة التاسعة والنصف مساءً، تم الإبلاغ عن إنبعث رائحة دخان. كما تم الإبلاغ عن رائحة وقود قوية. وقد أتى حريق رهيب في غضون 15 دقيقة على المباني الرئيسية. وقد دُمّر الموقع بالكامل. كما قُتل جميع أعضاء اللجنة السبعة، إضافةً إلى 15 موظف أمن وحارس، حين إنهار المبنى المركزي عليهم. كما عُثر على جثة متفحمة يرتدي صاحبها بدلةً عسكرية مرقطة. ولم يتم تحديد هوية صاحب تلك الجثة. وقد نجا 10 من موظفي الموقع، بضمنهم أحد الموظفين الذي تمكن من تصوير بداية الحريق وأثاره. وقد أظهرت إحدى الصور ثلاثة أو أربعة رجال، يرتدون بدلاتٍ عسكرية مرقطة، وكان يبدو عليهم أنهم يحملون حاويات كبيرةً وثقيلة.

22. كان ردّ الفعل على تدمير الموقع المقدس شديداً وفورياً. ففي اليوم التالي، 23 شباط/فبراير 2007، أعلن الرئيس الروتاني مايكل كيرگوف الحداد الرسمي مدة سبعة أيام. وعلى مدى الأيام التالية، تلقى برقيات تعزية من رؤساء الدول الـ 125 الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك من الأمين العام للأمم المتحدة.

23. وفي 24 شباط/فبراير 2007، أصدرت سمارة بينزا البيان التالي من مكان لم يتم تحديده سوى كونه مكاناً نائباً في أدوفا:

تلقيت ببالغ الألم نبأ وفاة 15 عاملاً بريئاً في زيمبا يوم الخميس الماضي. وتقدّم جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS أصدق تعازيها إلى ذويهم. وعلى الرغم من كونهم ستوفييين، إلا أننا نعتبرهم شهداء القضية الليتقوية. وكان من الممكن تفادي موتهم، لأن قرار السماح لهم بالمجازفة بحياتهم لم يُتخذ من قبل أشخاص مؤيدين لقضية ليتقيا الحرة. إن جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS تدين فقد حياة المدنيين، وإستخدام المدنيين كدروع بشرية. إلا أن جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS لا تدين – بل إنها تصادق على – إتخاذ إجراءات متسارعة من أجل تحقيق حرية إخواننا وأخواننا الليتقيين القابعين تحت نير الظلم الروتاني. إن كفاحننا لم ينته بعد! عاشت ليتقيا الحرة!

24. وفي 25 شباط/فبراير 2007، وهو اليوم التالي، إستدعى وزير خارجية روتانيا السفير الأذوقي، لإستيضاح فيما إذا كان من الممكن إعتبار وجود السيدة بينزا على أراضي آدوقا هو بمثابة دعم رسمي آذوقي لما وصفه الوزير بـ "الهجمات الإرهابية" في روتانيا. وعلى الفور، سلّم السفير رسالةً رسميةً إلى الوزير، "تكرر إستنكار آدوقا للأعمال التي تنتج عنها وفيات في صفوف المدنيين، وتعرب عن ثقة حكومة آدوقا في أنه ما من جهة – لا الإرهابيون أنفسهم، ولا أصدقائنا في روتانيا – يمكنها أن تشكك في صلابة موقف آدوقا وإصرارها على لعب دورها في النضال العالمي ضد الإرهاب."

25. في نهاية فترة الحداد الرسمي، في 2 آذار/مارس 2007، وجّه الرئيس كيرغوف خطاباً متلفزاً إلى أبناء الشعب الروتاني. أعلن الرئيس فيه عن "الإلتزام الكامل والتعهد" من قبل حكومته "للقيام بكل ما يلزم لإحضار سمارة بينزا وعصابتها الإرهابية أمام العدالة." وقد أعلن على وجه الخصوص، التنفيذ الفوري لخطة من ثلاث نقاط. كانت النقطة الأولى هي إعلان حالة الطوارئ في البلاد، إستناداً إلى احكام قانون حماية الدولة لسنة 1980 ("قانون 1980")، كما أعلن النفير العام وإستدعاء قوات الإحتياط. أما النقطة الثانية، فكانت إصدار الأمر التنفيذي 4932، إستناداً إلى التفويض الممنوح له في قانون 1980، والذي يخول بإنشاء لجنة عسكرية خاصة لمحاكمة المسؤولين

عن الهجمات في الهضبة المرتفعة وعلى الموقع المقدس. وكانت النقطه الثالثة هي تفويض فوج المشاة 373 وأمر الفوج العقيد فينيتسا، بإتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لإعتقال المجرمين، طالما كانت تلك الإجراءات متلائمة مع القانون الروتاني والدولي.

26. لقد حدد قانون 1980 أحكاماً تعمل اللجان العسكرية التي يتم إنشاؤها وفق أحكامه بموجبها. وتسمح تلك الأحكام للشهود بتقديم شهاداتهم دون معرفة هوياتهم. ولا تسمح تلك الأحكام للأشخاص المتهمين أن يطعنوا في صحة الإفادات تحت ذريعة كونها قد أُخذت قسراً. كما يتم تعيين محامين عسكريين للدفاع عن المتهمين، والذين لا يُسمح لهم بتوكيل محامين من إختيارهم. كما لا تسمح الأحكام للمتهمين أو محاميهم بالإستفسار عن مصادر الأدلة التي تعتبر سرية لأسباب عسكرية أو أمنية. وعلى الرغم من أن السلطات التي يمنحها قانون 1980 للرئيس الروتاني لم يتم إستخدامها قبل الآن، إلا أن منطمتين دوليتين تعينان بحقوق الإنسان، وهما: منظمة العفو الدولية Amnesty International ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch، قد إستنتجتا في سلسلة من تقاريرهما بين عامي 1985 و 1995 أن المحاكمات التي تُجرى أمام اللجان العسكرية التي يتم تأسيسها وفق قانون 1980 لا تتلائم مع المعايير الدولية التي تنظم مثل تلك الإجراءات القانونية. وقد رفضت الحكومات الروتانية تلك الإستنتاجات على الدوام.

27. أمر العقيد فينيتسا القوات التي تحت إمرته فوراً وعلناً، بأن تشن حملةً شاملة ترمي إلى إعتقال السيدة بينزا والأعضاء البارزين الآخرين في جمعية التضامن الليتفوية المستقلة ILSA، وذلك من خلال مدهمات شملت جميع الدور في قرى الهضبة المرتفعة. وقد أفادت القوات بأنها لم تجد أي شخص على جانبٍ من الأهمية. وبدلاً من ذلك، فقد إستلمت القوات العديد من التقارير غير المؤكدة من السكان المحليين بأن "جميع من تبحثون عنهم هم هناك، بعيداً في أدوفا".

28. بتاريخ 7 آذار/مارس 2007، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2233، والذي إستنكر الهجمات في روتانيا، ودعا أدوفاً إلى التعاون من أجل إعتقال أي مشتبه بهم قد يتواجدون على أراضيها. **لاحظ الملحق 1 نص القرار والملحق 2 لشروحات تصويت أعضاء المجلس.**

29. بتاريخ 15 آذار/مارس 2007، أصدر العقيد فينيتسا التعميم الوارد في **الملحق 3**، والذي تم توزيعه ونشره في جميع أنحاء الهضبة المرتفعة. وقد سئل الرئيس كيرغوف خلال مؤتمر صحفي عما إذا كان ذلك التعميم يمثل السياسة الرسمية، فأجاب: "ليس من إسلوبى التعليق علناً على حدود الصلاحيات بين القادة العسكريين الذي يؤديون واجباتهم ويني كقائدٍ عامٍ للقوات المسلحة. لكن إذا تصرف أحد ضباط قواتنا المسلحة خارج نطاق سلطاته القانونية، فكونوا على ثقةٍ من أننا سنتعامل مع المسألة فوراً وبكلِّ حزم."

30. على مدى سنواتٍ طويلة، إحتفظت روتانيا بمجمعٍ لتدريب قوات الجيش والشرطة في أراضي ميركيستان، وهي دولة تقع على مسافة 750 كيلومتراً شرق روتانيا، ويوفر مناخها وطبيعتها أرضها فرصاً فريدةً للتدريب على إمكانيات البقاء على قيد الحياة في بيئاتٍ مختلفة. والمجمع، ويُعرف بإسم معسكر إنديغو Camp Indigo، يُدار عن طريق إتفاقية حالة القوات Status of Forces Agreement (SOFA) بين البلدين، والتي تم تعديلها آخر مرة عام 1990.

31. بتاريخ 3 نيسان/أبريل 2007، أعلن العقيد فينيتسا في مؤتمر صحفي عن نجاح رجاله في إعتقال سمارة بينزا، وبأنها قيد الإحتجاز الآن في مكان سري، وقد تم إستجوابها، وإعترفت بتورطها كمرضةٍ وداعمةٍ وممّولةٍ لعددٍ من الهجمات الإرهابية في روتانيا، بضمنها تفجير موقع المعابد السبعة. كما ذكر العقيد فينيتسا بأنها كشفت عن تفاصيل عن عدد من خطط إعتداءات إرهابية مستقبلية في روتانيا، والتي كانت، والكلام للعقيد، "ستسبب خسائر كبيرةً في الأرواح." وجواباً على سؤالٍ حول مكان إعتقال وإحتجاز السيدة بينزا، قال العقيد:

لن اعلق على تفاصيل هذه القضايا الخاصة بالإستراتيجية والتكتيك العسكري، إلا أنني سأقول أن السيدة بينزا قد وُجِدَت من قبل القوات الواقعة تحت إمرتي قبل بضعة أسابيع في قرية تبعد 25 كيلومتراً عن الحدود، داخل آدوفا. وقمنا بنقلها من هناك إلى دولةٍ ثالثة، حيث تم إستجوابها من قبل رجالي. كما أننا إعتقلنا حوالي 12 شخصاً من معاوني بينزا المقربين في جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS. وقد عوملوا جميعهم، وطوال الوقت، بطريقة تتناسب مع القانون الدولي. ويسعدني إبلاغكم بأن هذه العصابة الدولية لن تتسبب في قتل المزيد من الروتانيين الأبرياء بعد اليوم. لقد إنتهى عهدهم الإرهابي.

32. وفي اليوم التالي، 4 نيسان/أبريل 2007، عقد رئيس وزراء آدوفا مؤتمراً صحفياً للإعراب عن غضبه إزاء تصرفات روتانيا. حيث قال:

لقد إنتهكت روتانيا سيادة آدوفا وذلك عندما عبرت الحدود بشكل غير قانوني إلى داخل جمهوريتنا وإختطفت مدنيين دون أي مسوغ قانوني. إننا نصرّ أن تعاد سمارة بينزا والمعتقلون الآخرون من أعضاء جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS، والذين هم مواطنون آدوفيون، بسلام. ونطالب روتانيا كذلك بالكشف الفوري عن مكان المعتقلين، وأن يُسمح للمسؤولين الآدوفيين و مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى المعتقلين لضمان كون ظروف إعتقالهم متلائمة مع القانون الدولي.

33. وفي 12 نيسان/أبريل 2007، ظهر رجل أشعث ومرتبك عرّف نفسه بإسم زوران ماكار، وإدّعى كونه مواطناً آدوفياً وعضواً في جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS، ظهر في أحد مراكز الشرطة الميركيسانية القريبة من معسكر إنديغو. وتحدث الرجل بلغة ميركيسانية واضحة لكنها ذات لكنة، وقال أنه قد هرب للتو من المعسكر، حيث كان محتجزاً لثلاثة أسابيع تحت ظروفٍ وصفها بأنها

"أسوأ كثيراً من الجحيم." كما ذكر أن هناك ما لا يقل عن 20 سجيناً آخر في معسكر إنديغو، من ضمنهم 12 من أعضاء جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS، ومنهم سمارة بينزا. وقد ذكر ماكار أن بعض أعضاء جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS الذين إعتقلوا هم مواطنون آدوثيون، فيما كان البعض الآخر مواطنين روتانيين من الهضبة المرتفعة، مع قليلٍ من جنسياتٍ أخرى. وقد ذكر ماكار أنه، وبينزا، والمعتقلون الأحد عشر الآخرون من أعضاء جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS، قد تمت تعريتهم وتركهم يرتدون قطعاً قليلة من الملابس لا تسترهم، كما أن الطعام والماء المقدم لهم كان غير كافٍ، وقد تعرضوا إلى التعليق من معاصمهم بالسلاسل، وتعرضوا كذلك إلى الضوء الساطع باستمرار، وإلى البرودة الشديدة في الزنزانة، وإلى ضوضاء الموسيقى الصاخبة. وبعد بضع ساعات، قام أطباء ميركيستانيون بإجراء فحص طبي على ماكار، وذكروا أنه يعاني من سوء التغذية والحرمان من النوم، كما أن الكدمات كانت ظاهرةً على معصميه، إلا أن أيّاً من إصاباته لم تكن دائمية. وقد قامت ميركيستان بإعادة ماكار إلى آدوثا.

34. بتاريخ 13 نيسان/أبريل 2007، قام ستة رجال شرطة ميركيستانيون مسلحون بالتعريف عن أنفسهم في بوابة معسكر إنديغو بعد شروق الشمس بقليل وطالبوا بالسماح لهم بالدخول. وبعد بضع ساعات من المفاوضات، سُمح لهم بدخول القاعدة العسكرية. وقد ذكر رجال الشرطة أنهم سمعوا أصوات صرخاتٍ مكتومة قادمة من أحد المباني الذي قيل أنه مخزن. إقتحم رجال الشرطة ذلك المخزن، ووجدوا هناك حوالي 20 شخصاً في حالات مختلفة من إنعدام وجود الملابس، وقد ظهر التشوش والإضطراب على معظمهم. ولم يكن أي أحد منهم يتحدث اللغة الميركيستانية، كما أن رجال الشرطة لم يكن معهم أي مترجمين. غادر رجال الشرطة المكان، معلنين أنهم سيعودون في وقت لاحق من ذلك اليوم لإجراء المزيد من التحقيقات، وعندما عاد رجال الشرطة إلى القاعدة العسكرية في حوالي الساعة 5:00 بعد الظهر، مع قوة إسنادٍ أكبر ومع مترجم، لم يجدوا أي أثرٍ للأشخاص الذين تمت مشاهدتهم ذلك الصباح.

35. وفي اليوم التالي، 14 نيسان/أبريل 2007، إستدعت حكومة ميركيستان السفير الروتاني، وأبلغته مذكرةً شفويةً طالبت، في ضوء أحداث الأمس، بإغلاق معسكر إنديغو فوراً. ولم تحتج روتانيا على ذلك، ولا تزال المباحثات حول تفاصيل إغلاق القاعدة العسكرية مستمرة.

36. وبعد أن نشرت الصحف تقاريرَ عن قصة زوران ماكار، وبتاريخ 15 نيسان/أبريل 2007، أرسلت حكومة أدوفاً مذكرةً دبلوماسيةً إلى روتانيا، تحتجّ أدوفاً فيها رسمياً على إنتهاك حرمة أراضيها وإختطاف وسوء معاملة مواطنيها، وتطالب كذلك بإعادتهم فوراً إلى بلادهم. وعندما لم تقم روتانيا بالإجابة على تلك المذكرة، إستدعت حكومة أدوفاً سفيرها من روتانيا وأعلنت السفير الروتاني لديها شخصاً غير مرغوبٍ فيه.

37. وبتاريخ 26 نيسان/أبريل 2007، نقل فوج المشاة 373 السيدة بينزا و14 معتقلاً آخر إلى عهدة اللجنة العسكرية الروتانية، في مقر قيادة القوة الجوية في روتان. وقد تم إتهام بينزا بالتآمر، والحرائق المفجلة، وإثنين وعشرين جريمة قتل متعلقة بقضية تدمير الموقع المقدس. تم إبلاغ بينزا بحقوقها، وحضر محامٍ عسكري للدفاع عنها. وقد وجهت تهمةً أخرى ضد المعتقلين الآخرين، بضمنها تقديم الدعم لعملية إرهابية. ومن المتوقع أن تبدأ محاكمة السيدة بينزا أمام اللجنة في أيار/مايس 2008. فيما تبدأ محاكمات المتهمين الآخرين في موعدٍ لاحق.

38. ظهر الرئيس كيرغوف أمام جلسة خاصة للبرلمان في 1 أيار/مايس 2007. وقد أعلن ثلاثة نقاط. الأولى، هي تأكيده على حكومة روتانيا ستستمر في محاكمة السيدة بينزا والآخرين كما هو متوقع، وإن تلك المحاكمات ستجري أمام اللجنة العسكرية وفقاً لأوامر أصدرها هو في وقتٍ سابق. والنقطة الأخرى، هي إعلانه أن "الإرهابية الشريرة سمارة بينزا" قد إعترفت، ليس فقط بالتحريض على الإضطرابات العنيفة في الهضبة المرتفعة عام 2006 فحسب، ولكن بـ "تشجيع، وتمويل، وتقديم المعدات" للهجمات التي وقعت في يومي 7 كانون الثاني/يناير 2007، و20 من نفس الشهر، وكذلك

في 10 و 19 شباط/فبراير 2007، إضافةً إلى الحريق المتعمد الذي أتى على موقع المعابد السبعة. وأخيراً فإن الرئيس قد أعلن "بسعادةٍ بالغة" :

إن العمل الباهر الذي قام به العقيد فينيتسا ورجاله قد عاد بالخير العميم على كل أبناء روتانيا. لقد علموا من بينزا وعُصبتها حول تجميعهم لمواد قابلةٍ للإشتعال إستعداداً لتنفيذ خطة حريقٍ متعمد في المسرح الوطني في روتان لدى إفتتاح فعاليات الإحتفال بعيدنا الوطني في 14 أيار/مايس. وقد قام رجالنا بتحديد أماكن تلك المواد التي كان المجرمون ينوون إشعالها، وإبطال مفعولها، وإننا نعتقد أن الذين كانوا سينفذون هذا العمل الجبان هم الآن قيد الإعتقال. لقد تم إنقاذ المئات من الأرواح البريئة من قبل جنودنا الأبطال. وتقديراً منا لهذا الإنجاز، يشرفني أن أعلن ترفيع العقيد فينيتسا إلى رتبة عميد، وينفذ هذا القرار فوراً، ويُمنح القِدم في الترفيعات والرواتب وإحتساب الخدمة العسكرية.

كان العميد فينيتسا قد وصل إلى سن التقاعد الإلزامي، فتقاعد من الجيش بعد إسبوع من ذلك. وقد عُيّن على الفور في منصب كبير أساتذة قانون الحرب في كلية القانون بالجامعة الوطنية الروتانية، وهو منصب لا يزال يشغله حتى تاريخ رفع هذه القضية. كما أن العميد فينيتسا قد أصبح عضواً في المجلس الإستشاري للقانون الدولي التابع لوزارة الخارجية الروتانية، والذي يتألف بأكمله من خبراء من خارج وزارة الخارجية.

39. خلال ليلة 17 أيار/مايس 2007، إشتكى الرئيس كيرغوف من آلامٍ في صدره، ونقل بسرعةٍ إلى مستشفى في مدينة روتان، حيث اجريت له عملية جراحية في القلب. وبعد إسبوعين، أعلن إستقالته من منصبه، ليؤدي نائب الرئيس باقيل باسلي اليمين القانونية على الفور كرئيسٍ جديد للبلاد.

40. بتاريخ 20 تموز/يوليو 2007، وبناءً على تبليغ من بعض المواطنين، قامت الشرطة الوطنية الأدوفية بمداهمة مطعم ستوفي في مدينة متروبوليس، وهي أكبر مدينة يسكنها الستوفيون في أدوفا. حيث وجدوا غوميل فينيتسا، الذي تم اعتقاله. وقد أعلن المدعي العام الأدوفي أن فينيتسا قد وجهت إليه اتهامات وفق القوانين الأدوفية وإتفاقية التعذيب في قضية اعتقال سمارة بينزا والأعضاء الآخرين في جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS وطريقة التعامل معهم، إضافةً إلى منصبه كقائد عسكري وكمستشار قانوني للرئيس. وقد ذكر المدعي العام أن لائحة اتهام فينيتسا قد شملت إسم الرئيس السابق كيرغوف بصفته شريكاً في الجرائم، وقد تم إصدار مذكرة اعتقال بحق كيرغوف؛ وبأن المدعي العام قدّم طلباً رسمياً إلى الإنتربول لكي يُصدر مذكرةً دولية ("بيان أحمر") ضد الرئيس السابق.

41. إحتجت حكومة روتانيا فوراً عن طريق مذكرة دبلوماسية إلى أدوفا، جاء فيها: "ليست لأدوفا أية اسس شرعية وفق إتفاقية التعذيب أو أي اسس اخرى حتى تمارس تشريعاتها الجنائية على العميد غوميل فينيتسا أو الرئيس السابق مايكل كيرغوف. إننا نطالب بالإفراج الفوري عن العميد فينيتسا، وأن يتم إلغاء مذكرة الاعتقال الصادرة بحق الرئيس السابق باعتبارها إنتهاكاً لميثاق حصانة رئيس الدولة."

42. في اليوم التالي، 21 تموز 2007، أجاب وزير الخارجي الأدوفي: "يجب على كيرغوف وفينيتسا أن يتحملا مسؤولية جرائمهما التي إقترفاها على أرض أدوفا وضد مدنيين أدوفيين. إن جرائمهم على درجة عالية من الخطورة. وإن الإساءات التي إتهموا بها هي إساءات ضد كل الدولة الأدوفية، التي إنتهكت سيادتها بالإختطاف غير الشرعي لسمارة بينزا وأعضاء جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS الآخرين من بلدنا من قبل عملاء روتانيين مسلحين. إضافةً إلى ذلك، فإن سوء المعاملة الرهيب الذي تعرّض له مواطنونا دون إجراءات مناسبة أو حتى أي إجراءات قانونية

يسيء في الصميم إلى كل الأدوفيين. إننا نطالب روتانيا بإعادة السيدة بينزا والآخرين ليتسنى لنا إجراء تحقيقاتنا حول نشاطاتهم المزعومة، وحتى مقاضاتهم إذا ما تطلب الأمر، لا أمام محكمة سورية، بل وفقاً للقانون."

43. ومع مطلع آب، وتماشياً مع الضغوط المتزايدة التي سببتها تلك الأحداث، فقد علّقت أدوفا وروتانيا علاقاتهما التجارية، وأرسلت كلٌّ منهما عدة آلافٍ من جنودهما إلى محيط حدودهما المشتركة. وفي ختام جلسةٍ طارئةٍ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أصدر الأمين العام الذي تم إنتخابه حديثاً بياناً مؤرخاً في 20 آب/أغسطس 2007، يذكر فيه البلدين بتاريخهما المشترك وبالنوايا الحسنة التي يدرك أعضاء المجلس وجودها. وقد دعا الأمين العام بقوة إلى تفادي الحاجة إلى تفويض مجلس الأمن باتخاذ المزيد من الإجراءات التي قد تكون لها عواقب غير مرغوبٍ فيها، وذلك من خلال الإتفاق على حل الخلاف سلمياً عن طريق طرح نزاعهما أمام محكمة العدل الدولية. وبتاريخ 23 آب/أغسطس 2007، وافقت أدوفا وروتانيا على القيام بذلك، وبعد حوالي شهر من ذلك، أي في هذا اليوم، 28 أيلول/سبتمبر 2007، تم تسليم هذه القضية إلى المحكمة لتحديد الحقائق والقضايا التي يراد من المحكمة أن تقضي فيها وفق التشريعات ذات العلاقة. وقد إتفقت الدول أن على أدوفا المثول امام المحكمة كمدعية فيما تكون روتانيا كمدعى عليها، وبأن على الطرفين الإمتثال لمقررات المحكمة.

44. إن أدوفا وروتانيا كانتا عضويتين في الأمم المتحدة طوال الفترات الورادة في القضية، كما كانتا أطرافاً موقعة على النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إلا أن أياً منهما لم تقبل الصفة الإلزامية لتشريعات المحكمة. ومنذ إستقلالهما، فإن الدولتين قد وقعتا على إتفاقيات جنيف لعام 1949 وصادقتا عليها، وكذلك الأمر بالنسبة للبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، وإتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات لعام 1969، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، وإتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة أو العقاب الشديد أو اللاإنساني أو المهين للكرامة لعام 1984. كما أنه لا توجد أية معاهدة ثنائية لتسليم

المجرمين بين ميركيستان وكلّ من أدوفا أو روتانيا. كما أنه لا توجد معاهدة لتسليم المجرمين بين أدوفا وروتانيا، وليست اي من الدولتين عضو في اية معاهدة نافذة اخرى هي ذات علاقة بهذا الخلاف.

45. إن المدعية، أدوفا، تطلب من المحكمة الحكم بما يلي:

- أ- إن إلقاء القبض على سمارة بينزا والمواطنين الأدوفيين الآخرين ونقلهم كان إنتهاكاً لسيادة أدوفا وكان منافياً للقانون الدولي؛
- ب- إن إستمرار إعتقال سمارة بينزا والمواطنين الأدوفيين الآخرين وسوء معاملتهم هو خرق للقانون الدولي؛
- ج- إن التهم ضد المواطنين الأدوفيين المعتقلين والموجهة من قبل اللجنة العسكرية الروتانية، وبضمنها إتهام سمارة بينزا بالتآمر وإشعال الحرائق المتعمدة والقتل، ما هي إلا إنتهاكات للقانون الدولي؛ و
- د- إن تطبيق التشريعات الأدوفية على مايكل كيرغوف وگوميل فينيتسا ومحاكمتهم في أدوفا عن الجرائم التي إرتكبوها بحق سمارة بينزا والمواطنين الأدوفيين الآخرين هو أمرٌ ينسجم مع القانون الدولي.

46. إن المدعى عليها، روتانيا، تطلب من المحكمة الحكم بما يلي:

- أ- إن لروتانيا الحق وفق القانون الدولي في إلقاء القبض على سمارة بينزا وأعضاء جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS الآخرين ونقلهم من أدوفا؛
- ب- إن سمارة بينزا وأعضاء جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS الآخرين كانوا في جميع الأوقات يُحتجزون ويعاملون بشكلٍ ينسجم مع القانون الدولي؛
- ج- في جميع الأحوال، فإن لروتانيا أن تحاكم سمارة بينزا وأعضاء جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS الآخرين أمام لجنتها العسكرية عن الجرائم

التي إرتكبوها بحق المواطنين الروتانيين وبحق المؤسسات الدينية والثقافية
الروتانية؛ و

د- إن تطبيق التشريعات الأدوقية على الرئيس كيرگوف والعميد فينيتسا يعدُّ خرقاً
للقانون الدولي.

الملحق 1

S/RES/2233 (2007)

الأمم المتحدة

مجلس الأمن الدولي

القرار 2233 (2007)

تم تبنيه من قبل مجلس الأمن في إجتماعه المرقم 6000، في 7 آذار/مارس 2007

إن مجلس الأمن،

إن يأخذ علماً بقراري الجمعية العامة 60/49 (1994) و 191/59 (2004)، وقرارات مجلس الأمن 1368 (2001)، 1373 (2001)، 1526 (2004)، 1566 (2004)، و 1617 (2005)، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإن يؤكد على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة،

وإن يستنكر كون الأعمال الإرهابية، والتي تستهدف المدنيين خصوصاً، أعمالاً إجراميةً وغير مبررة تحت أية ظروف،

وإن يشعر بالفرح إزاء سلسلة الهجمات المميتة ضد المواقع الدينية والثقافية الستوقية في دولة

روتانيا خلال الشهرين الماضيين والتي ارتكبت على ما يبدو من قبل جمعية الحماية والترقي الليتقوية

،LAPS

وإن يشعر بالإنزعاج الشديد بشكلٍ خاص من التدمير العنثي لموقع المعابد السبعة الكائن في زيمابروتانيا، ومن فقد أرواح مدنيين أبرياء في الموقع الذي يعتبر مقدساً لدى الستوفيين،

وإن يشعر بالقلق العميق من التقارير التي تشير إلى توفير جمهورية أدوفا الدعم المادي لجمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS، وربما تكون قد سمحت لزعيمة المنظمة، سمارة بينزا، بالعمل من أراضي أدوفا،

وإن يقتنع أن جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS تخطط على ما يبدو للإستمرار في مهاجمة مواقع في روتانيا، لتسبب خسائر ثقافية لا تعد ولا تحصى وتهدد بخسائر في الأرواح لا يمكن قبولها إن لم يتم تلبية مطالبها بانفصال الهضبة المرتفعة،

وإن يقتنع أن الموقف يهدد السلام العالمي والأمن في المنطقة،

وإن يتحرك إستناداً إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

- 1- يدعو سلطات جمهورية أدوفا إلى تحديد فيما إذا كانت سمارة بينزا والأعضاء القياديين الآخرين في جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS المتورطين في الهجمات العنيفة موجودين على أراضيها، وإذا كان الأمر كذلك، فيجب إعتقالهم دون تأخير، وتسليمهم فوراً إلى روتانيا للمحاكمة إستناداً إلى متطلبات أعراف القانون الدولي؛

2- **يطلب** في حالة عدم وجود السيدة بينزا والأعضاء القياديين الآخرين في جمعية الحماية والترقي الليتفوية LAPS في أدوقا، أن توثق أدوقا لرئيس مجلس الأمن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا القرار أنها قامت ببحث جدي؛

3- **يدرك** التهديد الخطير والوشيك لوحدة دولة روتانيا والذي تشكله الهجمات على المواقع الستوفية الدينية والثقافية داخل حدودها؛

4- **يوكد** حق روتانيا في الدفاع عن نفسها وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة؛ و

5- **يقرر** أن يبقى على إطلاع فاعل بالمسألة.

الملحق 2

S/PV.6000

الأمم المتحدة

مجلس الأمن الدولي

محضر النص الحرفي

الإجتماع رقم 6000

الأربعاء 7 آذار/مارس 2007، الساعة 4:20 مساءً

نيويورك

ملاحظة من السكرتير:

تم إجراء النقاشات الواردة في أدناه وفق شروط خاصة لعدم نسبة التصريحات، وهي شروط متبناة من قبل مجلس الأمن، في ضوء الطبيعة الشديدة الحساسية للمواضيع التي تم بحثها. فمن أجل الحفاظ على خصوصية الدول الأعضاء، فقد تم الإتفاق على أن يتم تعريف الدول الأعضاء فقط عن طريق الأحرف (أبجد هوز). أي أن الدول الخمسة دائمة العضوية سيرمز لها ب: ألف، باء، جيم، دال، و هاء. أما الدول العشرة الأخرى الأعضاء في المجلس فسيرمز لها بالأحرف العشرة التالية (واو، زاي، حاء، طاء، ياء، كاف، لام، ميم، نون، و سين). وقد وافقت كل من أدوفا وروتانيا، اللتان دعاهما المجلس برغم عدم كونهما عضوتين فيه، على أن يُشار إليهما بأسمائهما.

الرئيس (واو):

هناك مسودة قرار أمام المجلس حول الهجمات العنيفة في روتانيا، وقد تم تسليم هذه المسودة من قبل (ألف) و (باء). وألاحظ هنا أن المسودة الأصلية للقرار تضمنت عبارة "التفويض باستخدام جميع السبل الممكنة لإعتقال قادة جمعية الحماية والترقي الليتقوية LAPS المتواجدين على أراضي أدوفا

فيما إذا فشلت حكومة آدوفا في الإمتثال الفوري لهذا القرار. "وبالنظر لإصرار (جيم)، و (دال)، و (هاء)، فقد تم إدخال عبارة "يؤكد حق روتانيا في الدفاع عن نفسها" بدلاً من العبارة السابقة. إضافة إلى ذلك، فإن (دال) قد أصرت على إضافة عبارة في مقدمة القرار وهي "يؤكد على مبدأ حق تقرير المصير" التي لم تظهر في النص الأصلي. وقد إقترحت (دال) أيضاً إضافة جملة "إستناداً إلى متطلبات أعراف القانون الدولي"، والتي تم قبولها من قبل الدول الراحية للقرار. ولم تكن هناك أية تنقيحات أخرى على مسودة القرار الأصلية. وقبل أن أ طرح مسودة القرار للتصويت، أطلب من أعضاء المجلس الراحين في الحديث القيام بذلك قبل التصويت.

(هاء) :

إن الليتفيين في الهضبة المرتفعة في روتانيا لهم حق بموجب القانون الدولي في الكفاح بشكل شرعي من أجل تقرير المصير. إن كفاحهم شرعي طالما كان لا يتضمن وسائل أو أساليب يحرمها القانون الدولي، كما ورد في إتفاقيات جنيف والعديد من الإتفاقيات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب المشار إليها في قرار الجمعية العامة 60/49 (1994). ومن الجدير بالذكر أن جمعية الحماية والترقي الليتفية LAPS قد سعت على ما يبدو، لكن دون جدوى، إلى تقادي سفك الدماء والخسائر في حياة المدنيين الأبرياء.

في عام 1987، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 159/42، والذي يعترف أن فاعلية النضال ضد الإرهاب يمكن تعزيزها بالتأسيس لتعريف متفق عليه بشكل عام للإرهاب الدولي. وحتى هذا اليوم، لم تقم الأمم المتحدة بتنفيذ هذه الخطوة. وبالنظر لعدم وجود تعريف متفق عليه للإرهاب الدولي في الوقت الحاضر، فإن المجلس لا يملك الأسس الكافية لتصنيف هجمات جمعية الحماية والترقي الليتفية LAPS على أنها أعمال إرهابية، أو تصنيف جمعية الحماية والترقي الليتفية LAPS على أنها منظمة إرهابية. وإن (هاء) تصوّت لصالح القرار بناءً على فكرة كونه لا يقوم بمثل ذلك التصنيف.

(باء):

على الرغم من كون الأمم المتحدة غير متفقتة على تعريف الإرهاب، إلا أن حكومتي تعتقد أن هناك أعمالاً معينة تستنكرها جميع الشعوب المتحضرة وتصفها على أنها أعمال إرهابية بغض النظر عن مواقفهم إزاء قضايا مشكوك فيها. إنه من الواضح إلى درجة لا تحتاج النقاش، أن روتانيا كانت ضحية لسلسلة من الأعمال الإرهابية المشينة التي إرتكبتها جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS . وقد استهدفت تلك الهجمات أماكن ذات أهمية ثقافية ودينية عظيمة، وهي أماكن مبعلة من قبل غالبية الشعب الروتاني. إضافة إلى ذلك، فإن تلك الهجمات قد أدت إلى قتل وجرح مدنيين. وبالنظر إلى التهديد المفتوح بإمكانية استمرار مثل تلك الهجمات، فمن غير الممكن الوثوق بأن عدد الضحايا لن يتصاعد، والذي هو عدد غير مقبول الآن أصلاً. إن التهديد بعدم الإستقرار في روتانيا، وكذلك توقع خسائر فادحة في الأرواح والأموال، هو ببساطة أمر غير مقبول. إن هذه الهجمات إجرامية ولا يمكن تبريرها تحت أية ظروف.

إن أدوفاً تشترك في بعض المسؤولية عن هذه الأعمال. وكما أوضح المجلس، لا يمكن لأية دولة تقديم الدعم المادي أو المعنوي أو توفير الملاذ للمنظمات الإرهابية أو قاداتها.

إن هذا القرار يوضح أن روتانيا وحلفاءها يمكنهم ممارسة حقهم في الدفاع عن النفس، وفق متطلبات الضرورات المناسبة، وإستناداً إلى المادة 51 من الميثاق لمحاربة جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS .

إن هذا القرار يعطي أدوفاً فرصة أخيرة للإمتثال لإلتزاماتها إزاء القانون الدولي، وإعتقال سمارة بينزا والقادة الآخرين في جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS والمتواجدين على أراضيها. وإذا ما فشلت أدوفاً في القيام بذلك دونما تأخير، تبعاً لهذا القرار، فإن لروتانيا كامل الحق في أن تأخذ زمام المبادرة.

(الف) :

لقد كانت سمارة بينزا في وقتٍ من الأوقات ناشطةً في مجال حقوق الإنسان. وهي الآن زعيمة منظمة إرهابية قاتلة. وقد رغب البعض في إعتبارها مناضلةً من أجل الحرية، تقود النضال من أجل حق تقرير المصير لشعبٍ محرومٍ في مواجهة حكومةٍ قمعية. ولكن هناك حدود للطرق المسموح بها للحصول على حق تقرير المصير. وبعض الأعمال شنيعة إلى درجةٍ يُمنع معها اللجوء إليها، مهما كان الموقف سيئاً، ومهما كانت القضية عادلة.

إن سمارة بينزا قد تجاوزت الحدّ عندما تبنت قتل المدنيين في روتانيا. ويجب أن تمثل الآن أمام العدالة. وإذا لم تتعاون جمهورية آدوفا في هذه الجهود، فإن آدوفا لن تملك الحق في الإحتجاج إذا ما تصرف روتانيا بشكلٍ احادي من أجل تحقيق تلك الأهداف.

إلا أنه من الواجب أيضاً تحذير روتانيا. فمع أن القرار يعترف بحق روتانيا في الدفاع عن النفس، إلا أن ذلك الحق منوطٌ بمتطلبات الضرورات المناسبة. ويجب على روتانيا أن تعلم أن تعاطف العالم معها سيتلاشى إذا ما تصرف بشكلٍ يناقض القانون.

(دال) :

على مدى التاريخ، لجأ الأفراد والجماعات إلى العنف خلال كفاحهم من أجل الحرية. إن مأزق الشعب الليتفي في روتانيا يبعث على الأسى. إنهم يُستغلون، ويهْمشون، ويُحرمون من حقوقهم الأساسية من قبل أغلبية قوميةٍ مستبدة. وإن وضعهم المأساوي لم يكن ليظهر أمام العالم لولا أعمال جمعية الحماية والترقي الليتفية LAPS التي تقودها سمارة بينزا. إن القرار الذي نتبناه اليوم يؤكد على حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة لأنظمةٍ مستبدة وهو حق لا يمكن التنازل عنه. وإنه من واجب المحاكم أن تحدد فيما إذا تم إرتكاب جرائم ام لا، وإذا كان الأمر كذلك، فأى جرائم، ومن قبل من. إن هدف القرار هو إحضار سمارة بينزا أمام أنظار العدالة، وليس تحديد الإجراءات التي يتم بها تحقيق العدالة.

إذا تم تسليم سمارة بينزا، فيجب توفير محكمة عادلة لها، وهو امر تتطلبه أعراف القانون الدولي. إن حكومتي تعتبر أن اللجان العسكرية الروتانية لا تحقق تلك المعايير، وأن على روتانيا تغيير الضوابط التي تحكم عمل تلك اللجان إذا ما أرادت أن يتم قبول أحكامها من لدن المجتمع الدولي.

لذا فإننا سنمتنع عن التصويت على هذا القرار، مع فهم أنه لا يوفر تفويضاً باستخدام القوة. إن الإشارة إلى حق روتانيا في الدفاع عن النفس ما هو إلا إعادة صياغة لما هو مذكور في ميثاق الأمم المتحدة، والميثاق لا يضيف الصيغة القانونية على أي عملٍ عسكري ما لم يكن متوافقاً مع ذلك الميثاق.

(جيم):

إن هذا القرار ليس تفويضاً بانتهاك سيادة أي دولة على أراضيها. إن ما تسمى بالحرب على الإرهاب يجب ألا تستخدم لأغراضٍ سياسية، ويجب ألا تعطي لأية دولةٍ إستثناءً من أحكام القانون الدولي الذي ينطبق على الجميع.

الرئيس (واو):

إلتزاماً بتقاليد المجلس، فقد دعونا حكومتي آدوفا وروتانيا إلى إرسال ممثلين عنهما إلى هذه الجلسة، والإدلاء ببياناتهما. وقد قاما بإرسال ممثلين عنهما على أعلى المستويات. ويشرفني أن أقدم لكم رئيس وزراء آدوفا، السيد ماركوس فرويندليش.

آدوفا:

سيدي الرئيس،

إن شعب آدوفا طالما وجد نفسه مؤازراً لأولئك الذين يؤمنون بالسلام والعدالة والقانون الدولي، ومناهضاً لأولئك الذين يستخدمون الوسائل غير القانونية لتحقيق أهدافهم. إن آدوفا تدعم طموحات

الشعب الليتفي في الهضبة المرتفعة، على الرغم من أننا نشارك في إستنكار أعمال العنف التي يُزعم أن دوافعها مبنيةٌ على تلك الطموحات.

إننا نحث على عدم تبني هذا القرار. ليس لدينا علم بأن سمارة بينزا أو أي من القادة الآخرين لما يسمى بجمعية الحماية والترقي الليتفية LAPS متواجدون حالياً على أراضينا. وإذا ما وجدناهم هناك، فإنه من غير الممكن لنا أن نقوم بتسليمهم بضميرٍ راضٍ ليمثلوا أمام اللجنة العسكرية في روتانيا، والتي لا توفر أبسط المعايير الدولية الواجبة في مثل هكذا حالات. إننا سنرفض، كمسألةٍ مبدئية، التوثيق حسبما تدعو إليه الفقرة 2 من القرار، وهو أمر سيخرق سيادتنا الوطنية. وبدلاً عن ذلك، فإننا سنستمر في إجراء تحقيقاتنا الخاصة، وإجراءات نظامنا القضائي، لتثبيت سيادة القانون. إننا نؤمن أن تأريخنا ومثلتنا تتطلب منا إتخاذ هذا الموقف.

الرئيس:

إنه شرفٌ كبيرٌ لي أن أقدم لكم وزيرة خارجية دولة روتانيا، السيدة ماريا فوننتيس.

روتانيا:

سيدي الرئيس،

إسمح لي أن أبدأ بتقديم الشكر لسيادتكم، وللأصدقاء الكثر الذين يحيطون بنا اليوم، لتعبيركم عن التعاطف والتضامن معنا في غضون هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها بلدي الحبيب. إننا ممتنون لكم أشد الإمتنان على مناقشتكم لهذا القرار، والذي نؤيده بحماس، ونعتبره بصراحة أنه جاء متأخراً. إننا نشعر بالصدمة من مجرد إمكانية كون جيراننا وشركائنا، شعب وحكومة أذواقاً، قد يقومون بتوفير المأوى للإرهابية المطلوبة سمارة بينزا. إلا أننا نشعر بالعزم والشجاعة عندما نعلم أن تبني القرار 2233 ستمنح سلطة هذا المجلس وهيبة القانون الدولي القوة للقول إن على هذه الهجمة ضد النظام العالمي أن تتوقف، وأن على هذه الجريمة وعصابتها أن يُجلبوا أمام القضاء في روتانيا، حيث أثرت جرائمهم أشد تأثير.

الرئيس (واو):

لا يوجد أي متحدثين آخرين على لائحتي. يقوم المجلس بالتصويت الآن على القرار.

تم التصويت بنتيجة 12 صوت لصالح القرار، وعدم وجود معترضين، وإمتناع (جيم) و (دال) و (حاء) عن التصويت.

الملحق 3

بلاغ صادر من العقيد كوميل فينيتسا

آمر فوج المشاة 373

جيش دولة روتانيا

التاريخ: 15 آذار/مارس 2007

إستناداً إلى الصلاحيات المخولة لي من قبل السيد رئيس الدولة، القائد العام للقوات المسلحة، تقرر إبلاغ كافة الأشخاص، مدنيين وعسكريين على حدٍ سواء، والمتواجدين في المناطق الواقعة تحت قيادتي، بقواعد الإشتباك التالية التي سيتبعها جنودي من أجل تنفيذ الأوامر القانونية الصادرة عن السيد الرئيس، من أجل الحفاظ على وحدة بلدنا العزيز روتانيا:

1- إن روتانيا هي في حالة نزاع مسلح مع جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS ومؤيديها. إن سمارة بينزا والقادة والأعضاء الآخرين في جمعية الحماية والترقي الليتقية LAPS الذين رفعوا السلاح ضد دولة روتانيا في ذلك النزاع هو مقاتلون أعداء وفقاً لأحكام إتفاقيات جنيف.

2- لقد تلقيت أوامر بالإشراف على إعتقال هؤلاء المحاربين الخارجين عن القانون، وتسليمهم إلى اللجنة العسكرية المشكّلة وفقاً للقانون الروتاني. وإنني أروم تنفيذ تلك الأوامر، وأحذّر الأشخاص الذين يفكرون في إرتكاب أعمال عنف ضد الدولة أنهم سيتم إعتقالهم، وبأنهم سيتم جلبهم إلى العدالة، وسيلقون جزائهم.

3- لا يعتبر أي فرد من الأفراد الذين هم تحت إمرتي، مخولاً بالقيام بأي عمل يعرّف على أنه تعذيب وفق القانون الدولي.

4- إن قوات فرض القانون مستعدة، وهي مفوّضة بالقيام بالأعمال التالية تجاه الأشخاص المحتجزين تحت شبهة إشتراكهم أو نيتهم في الإشتراك في أعمال إرهابية: الحرمان من النوم، والملابس، والطعام (دون التجويع الفعلي)؛ التعريض إلى الحرارة أو البرودة القصوى؛ جعلهم في مواقف متوترة؛ وسياسات الإستجواب (بضمنها الإستجواب المطوّل والمشدّد) والذي قد يتضمن التعريض إلى الألم غير المميت. إن إجراءات فرض القانون هذه ليست ممنوعةً وفق القانون الروتاني أو أية إتفاقية دولية ملزمة لروتانيا.

5- أعتبر إستخدام هذه السياسات الإستثنائية مسموحاً به، كما هو الحال مع الأوضاع العسكرية الراهنة في الهضبة المرتفعة وما حولها، كضرورة لحماية الحياة الإنسانية ضد أي تهديد وشيك.

6- عندما يكون هناك سبب لترجيح إمكانية أن يكون شخصٌ معتقل قد إرتكب، أو ساهم في، أو خطّط لإرتكاب، أو خطّط للمساهمة في عمل إرهابي عنيف ضد الدولة الروتانية أو شعبها، فإن ذلك الشخص سينقل إلى اللجنة العسكرية المخولة لهذا الغرض من قبل الرئيس كيرگوف، وستسيطر اللجنة على بقية الإجراءات اللاحقة وبضمنها إجراءات الإحتجاز، والمحاكمة، والعقوبات.